جلسة الثلاثاء.. مذكرة حول الاقتصاد السوري وتحفيز النمو

عرنوس: تعزيز التواصل مع اللجان الحكومية المشتركة وشركاء التعاون الدولي لتنشيط التعاون الاقتصادي والاستثماري

شعبة انضباط مدرسي لاحترام هيبة المعلم

الوطن

ناقش مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية أمس برئاسة حسين عرنوس مذكرة اللجنة الاقتصادية المتضمنة توجهات السياسة الاقتصادية للمرحلة المقبلة على المستويين الكلي والقطاعي ومحددات التنمية الاقتصادية والاستثمار الأمثل للمقدرات الوطنية، وأولويات التعاطي في القطاعات المالية والنقدية والاستثمار والإنتاج والتنمية من خلال برامج تنفيذية واضحة.

واستعرضت المذكرة، التي قدمها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رئيس اللجنة محمد سامر الخليل مجموعة من الأهداف الرئيسة في مقدمتها تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق استقرار مستوى الأسعار، وذلك من خلال تعزيز الاستثمار والإنتاج وتنمية الصادرات، وتقليل فاتورة الاستيراد، وتوفير المزيد من فرص العمل، وتحسين المستوى المعيشي والتركيز على القطاعات التي تحقق قيمة مضافة، وتوفير البيئة التنظيمية المحفزة للاستثمار الزراعي، وتطوير سياسة الدعم الزراعي، وتحسين كفاءة استخدام المياه في الري ونوعية الإنتاج الزراعي الغذائي، وتحقيق التكامل مع قطاع الصناعة لتوفير احتياجاته من المنتجات الزراعية، وتحفيز النشاط الاقتصادي في الريف، وتعزيز منظومة الدفع الإلكتروني، وتطوير كفاءة عملية تنظيم الأسواق الداخلية.

كما شملت المذكرة مراجعة التشريعات والقرارات الناظمة للاستثمار والعمل الصناعي واستقطاب الاستثمارات وفق خريطة تنموية تستند إلى الميزات التنافسية للمناطق السورية وحماية الصناعات الأساسية والناشئة، وتشجيع إقامة الصناعات الخاصة بإحلال بدائل المستوردات، وتطوير الصناعات الحرفية والتقليدية، وتشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة، وتحسين جودة المنتجات الصناعية، إضافة إلى تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية للقطاع السياحي وتطوير جودة الخدمات السياحية، وإحداث المزيد من الحاضنات التراثية وأسواق المهن اليدوية، ورفع قدرات الموارد البشرية وتطوير مرصد سوق العمل، وتوسيع المظلة التأمينية، وتطوير صيغ الشراكة بين القطاعات العام والخاص والأهلي.

وشدد عرنوس على إعداد رؤية متكاملة لتحسين خدمات القطاع العام الصحي بكل مكوناته وتأمين متطلباته، مجدداً التأكيد في سياق آخر على تعزيز التواصل مع اللجان الحكومية المشتركة وشركاء التعاون الدولي لتنشيط التعاون الاقتصادي والاستثماري، بما يحقق الفائدة المشتركة.

> ضرورة التوسع في صناعة تعبئة المياه

ولفت رئيس مجلس الوزراء إلى ضرورة التوسع بصناعة تعبئة المياه ووضع رؤية واضحة للاستثمار الأمثل لهذا القطاع الحيوي بهدف تأمين احتياجات السوق المحلية.

ووافق مجلس الوزراء على مقترح وزارة التربية بإحداث شعبة الانضباط المدرسي (ملتزم بالتعيين) ضمن المعاهد الرياضية التابعة للوزارة، بهدف تأهيل كوادر قادرة على توجيه سلوكيات الطلاب لتنمية حس المسؤولية والانضباط لديهم وربط المعارف والمهارات داخل المدرسة مع المنزل والحياة اليومية، واحترام هيبة المعلم، والالتزام بتنفيذ القوانين التربوية بشكل تلقائي، وتهيئة بيئة حافزة داخل المدرسة، إضافة إلى التعاطي مع البناء المدرسي والممتلكات العامة باحترام وحرص، والمساهمة في الأعمال التي تعود بالنفع على المدرسة والمجتمع.

كما ناقش المجلس موضوع مراكز عمل «مستشار» في الجهات العامة التي تم اعتمادها من لجنة إقرار البنى التنظيمية ليصار إلى اعتماد بطاقات الوصف الوظيفي الخاصة بها، وتم اتخاذ ما يلزم لتلبية احتياجات الوزارات وفق ضوابط ومعايير دقيقة تضمن حسن النتائج.

ووافق المجلس على تحديد الوحدات الإدارية ذات الصفة السياحية التنموية ومدن الموانئ المعتمدة لعام ٢٠٢٤، وعلى تنفيذ أعمال المرحلة الثانية من مشروع المقسم الشرقي لشاطئ الكرنك في محافظة طرطوس.

بعد صعوده عالمياً..

سعر الذهب يرتفع محلياً ١٤ ألف ليرة

الوطن

ارتفع سعر الذهب في السوق المحلية ١٤ ألف ليرة سورية للغرام الواحد عيار ٢١ قيراطاً، وذلك عن السعر الذي سجله أمس الأول.

وحسب النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق أمس سجل غرام الذهب عيار ٢١ سعر مبيع مليون وألف ليرة وسعر شراء مليون ليرة، في حين سجل سعر الغرام عيار ١٨ سعر مبيع ٨٥٨٠٠٠ ليرة وسعر شراء ٨٥٤٠٠٠ ليرة.

وحددت الجمعية سعر مبيع الأونصة عيار ٩٩٥ بـ٣٥ مليوناً و٩٠٠ ألف ليرة، وسعر مبيع الليرة الذهبية عيار٢١ بـ٥ ملايين و٣٥٠ ألف ليرة.

وأكدت الجمعية على الحرفيين ضرورة الالتزام والتقيد بالتسعيرة النظامية الصادرة عنها وبالربط الإلكتروني، وإعطاء فاتورة نظامية عليها لصاقة «كيو آر»، ويتم استيفاء الرسم المالي بعد احتساب سعر الذهب للقطعة تضاف إليه أجور التصنيع، وإن أي مخالفة تعرض الحرفي للمساءلة القانونية والمالية، كما يمكن إرسال الشكاوى على الأرقام المخصصة للجمعية.

عالمياً، ارتفعت أسعار الذهب أمس إذ عززت تعليقات رئيس الفدرالي الأميركي جيروم باول مبررات خفض أسعار الفائدة في أيلول، في حين يترقب المستثمرون المزيد من البيانات الاقتصادية الأميركية لمؤشرات أخرى حول السياسة النقدية.

بحلول الساعة ٠٤٢٤ بتوقيت جرينتش، ارتفع الذهب في المعاملات الفورية ٠,٢ بالمئة إلى ٢٤٢٥,٦٩ دولاراً للأوقية (الأونصة). وأمس الإثنين، بلغت الأسعار أعلى مستوى لها منذ ٢٠ أيار عندما صعد المعدن إلى مستوى قياسي عند ٢٤٤٩,٨٩ دولاراً.

وصعدت العقود الأميركية الآجلة للذهب ٠,١ بالمئة إلى ٢٤٣١,٨٠ دولاراً.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، هبطت الفضة في المعاملات الفورية ٠,٨ بالمئة إلى ٣٠,٧٥ دولاراً للأوقية وتراجع البلاتين ٠,٣ بالمئة إلى ٩٩٢,٢٦ دولاراً في حين صعد البلاديوم ٠,٤ بالمئة إلى ٩٥٤,١٨ دولاراً.

٨٥ بالمئة من المستفيدين من صندوق الطاقات المتجددة في القطاع المنزلي

الصندوق: ينفي حدوث تلاعب في الأسعار والمواصفات وبعض المصارف توقفت عن التمويل

عبد الهادي شباط

كشف مدير صندوق دعم الطاقات المتجددة ورفع كفاءة الطاقة زهير مخلوف أن كلفة منظومة الطاقة التي يحصل عليها المستفيد (تسعر) من المركز الوطني لبحوث الطاقة لتحديد المواصفات التي يجب أن تلتزم بها المكاتب الهندسية والشركات المرخص لها تنفيذ وتركيب مشروعات الطاقة المتجددة التي تمول عبر الصندوق.

وأوضح أنه يتم تحديث الأسعار كل ٣ أشهر وفقاً لتغيرات السوق والأسعار الرائجة، وهو بذلك ينفي حدوث تلاعب في كلف ومواصفات منظومات الطاقة التي تنفذ عبر المكاتب والشركات العاملة مع الصندوق والتي تجاوز عددها ٣٢٤ مكتباً وشركة مرخصاً لها تنفيذ مشروعات الصندوق.

وحول المنصة بين مخلوف أن (المنصة) دخلت في الخدمة رسمياً مع بداية الشهر الجاري (تموز)، لكن معظم الطلبات التي تسجل عبر المنصة أحيلت للمصارف ولم تنفذ بسبب توقف بعض المصارف عن منح التمويل للطلبات الجديدة وخاصة مصرفي التجاري السوري والتسليف الشعبي، وهما أكثر المصارف التي تلقت طلبات تمويل خلال الفترة الماضية وقد بلغت ٩٠ بالمئة من إجمالي طلبات التمويل بسبب ميزات التمويل التي يقدمها كل من التجاري السوري والتسليف لجهة سقف التمويل الذي يصل لـ ٣٥ مليوناً مع سنوات سداد تصل لـ١٥ سنة، في حين لا تتجاوز سنوات تسديد القرض لدى معظم المصارف الخاصة ٥ سنوات وهو ما يدفع معظم الراغبين في تنفيذ منظومات طاقة عبر الصندوق لاختيار التمويل منهما.

وحول عدد الملفات (مشروعات) الطاقة المتجددة التي نفذها الصندوق، بين أنها حتى نهاية شهر أيار الماضي كانت بحدود ٢٥ ألف مشروع تم إحالتها للمصارف للتمويل بكلفة مالية إجمالية تصل إلى ٧٤٢ مليار ليرة، لكن ما تم تنفيذه كان لا يتجاوز ١٠ آلاف طلب أو مشروع.

وعن تركز المشاريع المنفذة من الصندوق قطاعياً بين أن ٨٥ بالمئة من مشاريع الصندوق تتركز في القطاع المنزلي والباقي في القطاع الزراعي، وبقية القطاعات مثل تنفيذ مشاريع لتركيب منظومات طاقات متجددة لمراكز طبية ووحدات تبريد ومداجن وغيرها وذلك وسط صعوبات جارية مع بعض المصارف لجهة الحاجة لتحديث أنظمة العمل لديها واستطاعتها على إضافة حقائب عمل جديدة.

وتظهر إدارة الصندوق أن هناك تنسيقاً مع القطاع المصرفي ليكون هناك خيارات متعددة في التمويل إما من المصرف أو من موازنة الصندوق التي تعتمد على عدة مصادر في التمويل، لكن بكل الأحوال يتحمل المصرف كل الأعباء المالية المترتبة على سعر الفائدة المطبقة في المصارف سواء العامة أم الخاصة، حيث تم التوافق على منح التمويل للعاملين في الجهات العامة من المصارف الحكومية، على حين يتم التوجه في منح التمويل لغير العاملين إلى المصارف الخاصة وأنه تم تخصيص سلفة مالية للصندوق، على حين عمل الصندوق على فتح حسابات في معظم المصارف العاملة في القطاع العام والحكومي وتم تغذية هذه الحسابات.

وإحداث الصندوق يسهم في نشر ثقافة الطاقات المتجددة وتخفيض استهلاك الوقود الأحفوري وأنواع الطاقات التقليدية وإيجاد فرص عمل حقيقية للمهتمين في هذا القطاع، وأن الصندوق يدعم الفائدة مع المصارف بشكل كامل وفق التفاهمات والتوافقات التي أبرمت في هذا الخصوص.

أقل منظومة طاقة شمسية تكلّف ٢٠ مليون ليرة!

حبزه لـ«الوطن»: الحكومة مقصّرة بالرقابة وهوامش الربح تصل إلى ١٠٠ بالمئة

جلنار العلي

إن كنت تعتقد أن تركيب منظومة طاقة شمسية في منزلك لا يزال ضمن قائمة الرفاهيات، فإنك مخطئ من حيث الفكرة، ومحق حتماً من حيث التكاليف التي يجب عليك دفعها، فالانقطاع الكبير بالتيار الكهربائي وزيادة ساعات التقنين بات أمراً لا يحتمل وخاصة مع ازدياد حر الصيف، لتجد أنه لا ملاذ سوى الطاقة الشمسية.

ولكن مع الضرورات السابقة، فإن الاعتماد على الطاقة الشمسية لأمور الإنارة والشحن والتبريد في منزلك أمر صعب جداً على جيبك، ولاسيما مع تريث المصرفين التجاري والتسليف الشعبي بمنح قروض الطاقة الشمسية لأسباب متعددة، علماً أنه قبل إصدار هذا القرار لم يكن الحصول على القرض أمراً سهلاً إذ كانت الشروط صعبة ومعقدة.

وفي جولة لـ«الوطن» على سوق الكهرباء، قال أحد أصحاب المحال التي تبيع تجهيزات الطاقة البديلة: إن تكلفة تركيب منظومة طاقة شمسية متكاملة لتشغيل الإنارة والشحن والتكييف والبراد والشاشة تصل إلى نحو ١٨ مليون ليرة وذلك لستة ألواح، من دون احتساب سعر الإنفيرتر والبطاريات والخطوط والقواعد الحديدية، أما في حال أراد الزبون تركيب منظومة بسيطة تفي ببعض الأغراض الضرورية فقط، فسيحتاج إلى لوحي طاقة على أقل تقدير بتكلفة تتراوح بين ٤-٦ ملايين ليرة، ومع بقية المستلزمات المتعلقة بالبطارية والإنفيرتر والقواعد الحديدية فإن التكلفة ستصل إلى ٢٠ مليون ليرة.

وفي التفاصيل، أكد التاجر أن سعر البطارية السائلة بحجم ٢٠٠ أمبير يتراوح بين ٤ ملايين و٥,٧ ملايين ليرة، في حين تصل تكلفة القواعد الحديدية إلى مليوني ليرة، أما سعر الإنفيرتر فيتراوح بين ٣-٧ ملايين ليرة حسب استطاعته، لافتاً إلى أن أسعار ألواح الطاقة الشمسية تختلف حسب الأحجام والقدرات، إذ يبدأ سعر اللوح بقدرة ٤٥٠ واطاً بين ١,٢٥٠ مليون ليرة ويصل إلى ١,٥ مليون، أما اللوح بقدرة ٥٥٠ واطاً فإن سعره يبدأ من مليون ونصف المليون ليرة ويصل إلى مليوني ليرة، فيما تتراوح تكلفة اللوح الذي تصل قدرته إلى ٦٢٠ واطاً بين ٢,٤ مليون ليرة و٣ ملايين ليرة.

أمين سر جمعية حماية المستهلك، عبد الرزاق حبزه أكد في تصريح خاص لـ«الوطن» وجود طلب متزايد على تركيب منظومات الطاقة البديلة مع ازدياد ساعات انقطاع التيار الكهربائي، مضيفاً: إلا أنه لا توجد ضوابط للأسعار إذ يباع اللوح نفسه بفوارق سعرية تصل إلى المليون ليرة بين محل وآخر، معتبراً أنه يوجد شطط في الأسعار، لذا يجب التأكيد على وجود فواتير نظامية لدى التجار لمعرفة نسب الأرباح، وخاصة أن الكثير من التجار باتوا يحصّلون أرباحاً تصل إلى ١٠٠ بالمئة في القطعة الواحدة.

وفي السياق، لفت حبزه إلى انتشار أنواع كثيرة في الأسواق الكثير منها ذو جودة رديئة ومجهول المصدر، وهذا يؤدي إلى تعرض المواطن للنصب بسبب جهله بتلك الأنواع الموجودة، مشيراً إلى أن دوريات الجمعية تست من خلال جولاتها وجود ألواح طاقة غير معروفة المنشأ، وامتناع البائع عن تبديل القطعة أو كفالتها، وهذا الأمر مخالف وخاصة فيما يتعلق بالتجهيزات الكهربائية ومستلزمات الطاقة التي تحتاج إلى تجريب لمعرفة مدى جودتها، لافتاً إلى وجود خلل في آليات المراقبة، لذا يجب على وزارة الصناعة تشديد الرقابة على تلك الألواح، وخاصة بعد اكتشاف مشكلات خطرة في العديد من الأنواع بعد شرائها، منها ما يتعلق بناقلية التيار الكهربائي، إضافة إلى وجود غش بالوصلات الكهربائية إذ يتم تصنيعها من الحديد بدلاً من النحاس ما يتسبب بارتفاع درجات الحرارة بشكل غير سليم، كما تم اكتشاف بطاريات معاد تدويرها من البطاريات القديمة.

وأكد ورود العديد من الشكاوى من المواطنين بسبب تعرضهم للغش، إذ وصلت إليه شكوى من أحد المواطنين أمس الأول بأن منظومة الطاقة لديه التي قام بتركيبها بـ٢٠ مليون ليرة لم تعد تعمل لديه، وعندما عاود الاتصال بالجهة التي قامت ببيعه التجهيزات فوجئ بأنها امتنعت عن الرد على اتصالاته، مؤكداً وجود الكثير من المحال التي تبيع من دون وجود سجل تجاري، ومنهم من يبيع عن طريق صفحات (الفيسبوك)، وهذا الأمر يستوجب المراقبة من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

واعتبر حبزه أن الجهات الحكومية مقصرة بموضوع فرض الرقابة على محال بيع مستلزمات الطاقة البديلة، إذ يجب عليها أن تقدم المزيد من الانتباه والمراقبة والتسهيلات لكون تركيب هذه الألواح أصبح أمراً شائعاً ولم يعد محصوراً بفئة معينة، كما يمكن للجهات المعنية التعاون مع جمعية حماية المستهلك لأنها تضم بين أعضائها خبراء ومهندسين، مضيفاً: «نحاول كجمعية أن نلجأ في حل المشكلات إلى المعالجة البديلة، لكون الحلول القانونية تحتاج إلى مزيد من الوقت لتنفيذها، فنتعتمد على جمع البائع والمشتري وحل المشكلة بشكل ودي، إما بإرجاع القطعة المعطّلة أو باستعادة جزء من السعر الذي تقاضاه البائع في حال كان مرتفعاً».